بالحبر الأخضر

الطاقة المتجددة

نبيل نعمان

●،،، تعاني اليمن من أزمة كبيرة في مجال الطاقة الكهربائية أرخت بظلالها الكئيبة على مجمل نواحي الحياة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وحتى السياسية.. عمقتها أزمة قيمية تتمثل في لجوء البعض إلى تخريب خطوط نقل الطاقة القادمة من المحطة الغازية بمأرب بصورة أصبحت تثير القرف. وإذا ما وضعنا جانباً الأزمة القيمية وتحدثنا عن الأزمة البنيوية الناجمة عن قدم محطات الكهرباء وتهالك الكثير منها وعدم تحديثها باستمرار لتواكب زيادة الطلب وعدد السكان فإنه يمكن البحث عن بدائل من شأنها أن تشكل خيارات آمنة وممكنة التحقق في مناخ اليمن المتنوع لتغطية العجز في الكهرباء من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى وأقصد بذلك مشاريع الطاقة المتجددة حيث بات ينظر لها عالياً على أنها طاقة المستقبل. شمس، رياح، حرارة وغيرها من المصادر المتاحة على المستوى المحلي يمكنها أن تكون بدائل لتوفير الطاقة والسير في طريق التنمية المستدامة، ورغم أن مشاريع من هذا النوع عادة ما تكون مكلفة لكنها غير مستحيلة.. إذا ما أحسنا تلمس بداية الطريق واستطعنا استغلال الزخم الدولي الداعم الدولي السخي لهكذا مشاريع من منظور حماية البيئة.

مشاريع الطاقة المتجددة في اليمن ليست فكرة جديدة فقد ثم التطرق لها من قبل جهات مثل وزارتي المياه والبيئة والكهرباء والطاقة وهناك جهود بذلت ودراسات نفذت ودعم تحقق لكنها لم تصل إلى المستوى المؤمل، والمطلوب الآن هو مواصلة السير قدماً وبخطى أكبر ورؤية أوضح ولتكن البداية من خلال مشاريع نموذجية في أكثر من منطقة وخاصة في تلك المصنفة كمحميات طبيعية أو تلك المؤهلة حتى تتراكم الخبرات والقدرات ويمكن تقييمها وتوسيعها مستقبلاً. فهل تجد اليمن ضالتها لحل مشكلة الطاقة من خلال استغلال الموارد المتجددة وتشق طريقها بقوة في هذا المجال اليوم قبل الغد وإنجاز اختراق فيه لتوفير الطاقة الكهربائية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى؟ ربما من يدري أن يصدق الأثر القائل «الحاجة أم الاختراع» والإبداع أيضاً.

naalabsi@gmail.com

مشرع مياه تعز وإب هل يجد طريقه للتنفيذ:

وزير المياه والبيئة: تخصيص 500 مليون دولار لتحلية المياه للمحافظتين

مواطنون يدعون لضرورة الإسراع في حل المشكلة وأملهم في حكومة الوفاق

لم تعد مشكلة معالجة مياه تعز مشكلة عادية كما يصنفها البعض بل أصبحت تقترب إلى الكارثة ، لأنه لم تقدم أعمال لحل هذه المشكلة سوى وعود فقط كان آخرها الوعد بإنشاء محطة تحلية بالمخاء من القطاع الخاص ومد الأنابيب إلى محافظتي تعز وإب على نفقة سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز-رحمه الله. ولا ندري كيف تجاهلت الحكومة ولم تورد المشروع ضمن برنامجها رغم أهميته وكونه مشروعاً استراتيجياً؟ وما هي أسباب تأخير هذا المشروع الحيوي الهام وتحديد الموعد الزمني للبدء بالتنفيذ؟ فلم يعد بوسع سكان المدينة وضواحيها أن يتحملوا أكثر..

تحقيق/ نورالدين القعاري

نمو سكاني

في البدء يعبر غازي الصلوي عن المعاناة التي يتجرعها المواطن في محافظة تعز جراء استمرار أزمة المياه والازدياد السكاني دون تدخل أي من الجهات الخاصة أو الحكومية في حلها: لم تعد المسألة سهلة بالتغلب عليها في غضون فترة ما، ولم يضع في الحسبان النمو السكاني المتزايد سنوياً في مدينة تعز؛ ناهيك عن التوسع العمراني الكبير، والذي أخذ هو الآخر بالتمدد بشكل لافت باتجاه الحوبان والضباب وحذران والربيعي، الأمر الذي كان يستوجب من الجهات المختصة سواء على المستوى المركزي أو المحلي أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات ويتم استيعابها ضمن خطط عملية جادة وفعالة في كل عام، على أن تشمل كل محافظة يمنية تعاني نفس المشكلة.

لابد من دراسة

أما رامي القباطي فيرى أن مثل هذه المشاكل البيئية لابد أن تحل عبر دراسة وتخطيط حيث يقول: إن مسألة كهذه لابد أن تدرس بشكل ممتاز وحتى توضع لها المعالجات الآنية والمستقبلية، مضيفاً للأسف فالسياسات التي كانت تعتمد دائماً في معالجة مشكلة المياه لم تكن صحيحة وغير مجدية في حلها وليست سوى فرقعات كلامية في الهواء دون أن يكون لها صدى على أرض الواقع، وهذا ما يتبين لنا من خلال تفاقم أزمة المياه في مدينة تعز وما وصلت إليه من وضع غير مرض نتيجة لما تعانيه من نقص حاد، وهو أمر لا يخفى على أحد ويعلمه القاصي والداني.

وقال: ما زالت المعاناة اليوم قائمة وتولد حالة من(الضبح) جراء النقص الحاصل في المياه رغم أن مواطنيها كان يحدوهم الأمل بأن تحل هذه المشكلة قبل ثلاث سنوات مع ظهور وعود تحلية المياه؛ إلا أن وعوداً كهذه تبخرت ولم نعد نسمع عن تحلية مياه البحر من المخا إلى تعز رغم علمنا بأنه كانت هناك مؤشرات وبوادر باتجاه إيجاد شراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص؛ ولكن لا ندري لماذا توقف هذا المشروع.

مطالبة

أما مازن اليوسفي يرى أن هناك أملاً في حكومة الوفاق الوطني حيث يقول: نحن الآن وفي ظل حكومة الوفاق الوطني الجديدة نأمل أن تسير عجلة هذا المشروع والعمل على الدفع به إلى الأمام دون تسويف أو مماطلة كما حدث في الحكومات السابقة؛ لأن تنفيذ هذا المشروع سيحل كثيراً من الإشكالات التي يعانيها أبناء مدينة تعز، كما أنه سيُحسب إنجازاً كبيراً لحكومة الوفاق وسيجعلها تحظى بمكانة كبيرة لدى المجتمع.

محافظة إب في المشروع

وعن هذه الاستفسارات التي قدمها المواطنون يجيب عليها وزير المياه والبيئة عبده رزاز صالح: إن علينا أن ننوه إلى الإيضاحات التالية: كانت مجموعة هائل سعيد أنعم قد قامت في عام2009 م عبر إحدى الشركات التابعة لها وهي شركة ميكون ومقرها دبي بعمل دراسة جدوى وإعداد وثائق المناقصة لتنفيذ أنبوب نقل المياه المحلاة من منطقة المخاء إلى مدينة تعز بتكلفة تقديرية 150 مليون دولار، وسلمت وثائق الدراسة إلى وزارة المياه والبيئة للإطلاع وتقديم الملاحظات عليها والبحث عن تمويلات لتنفيذها، في إطار المشاورات بين السلطتين المحليتين لتعز وإب تم ضم مدينة إب إلى المشروع وقامت شركة هائل سعيد بدراسة تكميلية للجزء المتعلق بنقل المياه إلى مدينة إب.

كما أعلنت المملكة العربية السعودية في عام2010 م دعمها للمشروع ووعدت بتقديم منحة مالية قدرها)220 (مليون دولار تكاليف مشروع الأنبوب الناقل للمياه من المخاء إلى كل من تعز وإب، إلا أن هذه الاعتمادات لم يفعل تسليمها إلى الجهات اليمنية المعنية.

تراجع ملحوظ

ويضيف الوزير أنه مع بداية2011 م تراجعت العديد من أنشطة وزارة المياه والبيئة نظراً للأحداث المؤسفة التي مرت بها بلادنا وعدم تمكن الخبراء والاستشاريين الأجانب من الحضور إلى اليمن لمتابعة الجهود التي بدأت سابقاً، لكن والحمد لله مع بداية استقرار الأوضاع في اليمن، ظهرت مستجدات إيجابية تمثلت في قيام البنك الدولي في فبراير 2011م بإدراج اليمن في مشروع المنظور المائي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن عدد من الدول العربية لدراسة وتقييم إمكانية تحلية المياه في هذه الدول وفرص استخدام الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتشغيل مشاريع التحلية، وطلب البنك الدولي من اليمن موافاة الشركة الاستشارية التابعة للبنك الدولي بجميع المعلومات المرتبطة بقضايا تحلية مياه البحر في المخاء وإمكانيات تقنيات الطاقة المتجددة المتاحة في بلادنا.

وبالفعل قامت وزارة المياه والبيئة في سبتمبر2011 م بتشكيل فريق من المختصين في الوزارة ومؤسساتها وهيئاتها تحت مظلة مشروع المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الكهرباء والطاقة خلال الفترة سبتمبر2011 م مارس2012 م بجمع كل ما أتيح من معلومات وبيانات وخرائط وتقارير ودراسات وإرسالها إلى البنك الدولي لتحقيق التقييم المنطقي للمشروع المتمثل في تحلية مياه البحر والاستفادة من مشاريع الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية المزمع بنائها في منطقة المخاء، وفي نهاية فبراير2012 م أصدر البنك الدولي المسودة النهائية للتقرير التقييمي الخاص بدراسة الحالة للدول المستهدفة بالمشروع وطلب من الجهات الوطنية في اليمن ومصر والجزائر تقديم ملاحظاتها وتعقيبها على التقرير التقييمي المعد.

اللقاء التشاوري

وقال الوزير البنك الدولي قدم دعوة لممثلي الجهات المعنية في اليمن لحضور اللقاء التشاوري الموسع الذي انعقد في الفترة 22-19 مارس2012 م بالقاهرة، وشاركت وزارة المياه والبيئة بفعالية في هذا اللقاء من خلال وفد ضمني ووكيل الوزارة والمختصين بالوزارة بالإضافة إلى ممثل عن وزارة الكهرباء والطاقة وعقدت عدد من اللقاءات المتعلقة بهذا الموضوع مع مسئولي البنك الدولي الذين حضروا ورشة العمل في القاهرة وكانت النتائج إيجابية إلى حد كبير.

500مليون دولار

ويقول وزير المياه والبيئة عبده رزاز صالح إن الوزارة قامت في هذا العام بإعداد مخطط الموازنة للعام2012 م تضمن اقتراح مبلغ) 500 (مليون دولار لمشروع تحلية مياه تعز وإب ضمن البرنامج المرحلي العاجل الذي أقرته حكومة الوفاق الوطني وتأمل استقطاب التمويلات المطلوبة لهذا المشروع والمشاريع الاستراتيجية الأخرى عند لقاء المانحين الداعمين لليمن في المملكة العربية السعودية خلال شهر مايو القادم إن شاء الله.

يونيو آخر موعد لاستلام ترشيحات جائزة مجلس وزراء البيئة العرب

أعلنت الأمانة الفنية لمجلس الوزراء المسؤولين عن شئون البيئة التابع لجامعة الدول العربية عن فتح باب الترشيح للمنافسة على جائزة المجلس لعام 2012 وموضوعها "تغير المناخ و آثاره على المنطقة العربية"، مع العلم أن قيمة الجائزة الأولى تبلغ 10 آلاف دولار أمريكي.

ويتعين على الجهات الراغبة في الترشح لهذه الجائزة الاتصال وتقديم ملفاتها إلى الجهة المعنية بالبيئة في كل دولة عربية يقيمون بها. علما بأن آخر موعد لاستلام ملفات الترشيح المرسلة رسميا أو مباشرة للأمانة الفنية لمجلس الوزراء المسئولين عن شئون البيئة هو آخر يونيو .2012

ولعل التأثير الأكبر لتغير المناخ في المنطقة العربية يتمثل في تهديده للأمن الغذائي نتيجة تراجع الموارد المائية وتقلص الإنتاج الزراعي وتدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي، كما يشكل تغير المناخ تهديدا لاستثمارات اقتصادية حيوية في المناطق المختلفة وخاصة في المناطق الساحلية، فضلاً عن التداعيات الاجتماعية والصحية والأمنية ونشوء الأزمات السياسية.

وستتأثر عديد من بلدان المنطقة العربية بهذه التغيرات التي يمكن أن تشمل ازدياد في التصحر وتدهور الأراضي، ونقص في موارد المياه، وانخفاض في غلات بعض المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار بمعدل النصف بحلول عام 2020 ، كما يمكن أن تنخفض عوائد زراعتها بحوالي ٪ 90 بحلول عام2100 ، ومن المتوقع أن تتأثر الثروة السمكية سلبًا بارتفاع درجات حرارة المياه. وسيتأثر الإنتاج الزراعي عامة نتيجة لاضطراب كميات الأمطار وتوزيعها وتغير مواعيد الزراعة وقصر المواسم، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي في البلدان المتأثرة، ويزيد من تفاقم المجاعات خاصة في البلدان الفقيرة. كما أنه من المتوقع أن يؤدي الاحترار وزيادة معدل موجات الحرارة إلى انتشار للأمراض وتفاقم للأوبئة وبالتالي تدهور في الأوضاع الصحية. وسيؤدي تغيرالمناخ إلى ارتفاع في منسوب سطح البحر في السواحل الشرقية الإفريقية وفي دلتا النيل مما سيرفع من خطر غمر هذه المناطق، كما سيزداد تآكل الشواطئ، وتتدهور النظم البيئية للشعب المرجانية، ويمكن أن تصل تكاليف التكيف مع هذه الأوضاع ما بين ٪5 – 10 من الناتج القومي الإجمالي .

ويشير التقرير إلى إمكانية انخفاض الموارد المائية – بنسبة 30 – 10في المئة في المناطق الجافة من العروض الوسطى وأرجحية تزايد حدة الجفاف وحوادث تساقط الأمطار ذات الشدات العالية التي تتسبب في حدوث الفيضانات.

إقراراستراتيجيتي الأمن المائي والحد من الكوارث في المنطقة العربية

الثورة / متابعات

استراتيجيتان للأمن المائي والحد من الكوارث لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة تم إقرارهما في قمة بغداد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء الاقتصاد والمال العرب .

وتم دعوة المجلس الوزاري العربي للمياه لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) وكذلك مع المنظمات العربية المعنية وصناديق التمويل والجهات المانحة مع الأخذ بالاعتبار النظم التقليدية للمياه.

كما قرر الاجتماع الوزاري اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث ومخاطر الكوارث مع دعوة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية المعنية.

عمال النظافة بحاجة لمزيد من الاهتمام

القمامة تعود للتراكم في أحياء وشوارع العاصمة

●،،،عادت القمامة للتراكم في الأحياء السكنية والشوارع في الأيام القليلة الماضية لتعود معها أزمة النظافة من جديد وكذلك المخاوف من انتشار الأمراض والأوبئة جراء تراكم المخلفات لأيام.

النظافة كانت قد عادت للانتظام خلال الأسابيع القليلة الماضية بعد قيام عمال النظافة بالإضراب عن العمل احتجاجاً على سوء الأوضاع التي يعيشونها والمطالبة بتحسين أوضاعهم ومنحهم درجات وظيفية، وكانت الجهات المعنية وعدتهم بتنفيذ بعض مطالبهم ومن ذلك منحهم بعض الدرجات الوظيفية وهو ما دفع بعمال النظافة لرفع الإضراب في حينه. عودة أزمة النظافة وتراكم المخلفات يشير إلى أن الأمور لم تسير على ما يرام ولايزال عمال النظافة يعانون من الأوضاع السيئة وهو من حقهم الحصول على اهتمام أكبر من الجهات المعنية. عمال النظافة هؤلاء الذين يقدمون خدمات كبيرة للجميع بتنظيف مدينتهم وتخليها من المخلفات يستحقون الاهتمام الأكبر سواء من حيث توفير سبل العيش الكريم لهم ومعاملتهم بشكل أفضل وأسوة ببقية موظفي الدولة.

عامل النظافة سواء كان ذكراً أو أنثى يعمل في ظروف سيئة تحت أشعة الشمس الحارقة يكنس الشارع ويجمع القمامة ويرحلها إلى المقلب المخصص لذلك، ويتعرض للكثير من المخاطر أثناء تعامله مع هذه المخلفات التي تحتوي في كثير من الأحيان على مواد سامة وخطرة تستوجب الاهتمام به صحياً وتحصينهم بأدوات وقائية فضلاً عن منحهم الرواتب والمكافآت المجزية نظير ما يقدمونه من خدمات.

تراكم القمامة هذه الأيام في أحياء وشوارع العاصمة تنذر بكارثة حقيقية خاصة في موسم الأمطار حيث سيشكل ذلك بؤرة لانتشار البعوض والحشرات الضارة والناقلة للأمراض مالم يتم تدارك الأمور بأسرع وقت ممكن ووضع حلول دائمة لهذا القطاع الهام في حياة الناس.

من حق عمال النظافة أن يحصلوا على حقوقهم وتمكينهم من العيش الكريم والتأمين الصحي حتى يؤدوا واجباتهم على أحسن وجه وتنعم المدينة بوضع صحي آمن ومنظر بعيداً عن مشهد القمامة المتراكمة في كل مكان وإلا فإن الفاتورة الصحية للمجتمع جراء ما ستخلفه من أمراض ستكون أكبر من تكلفة تحسين أوضاع عمال النظافة.. وبالمناسبة أين صناديق النظافة لتقوم بدورها في تحسين أوضاع هؤلاء..

تصوير/ عادل حويس